

Distr.: General
5 January 2022
Arabic
Original: English



الدورة السادسة والسبعون
البند 22 (ج) من جدول الأعمال
العولمة والترابط: التعاون الإنمائي
مع البلدان المتوسطة الدخل

**مذكرة شفوية مؤرخة 14 كانون الأول/ديسمبر 2021 موجهة إلى الأمين العام من البعثة
الدائمة لغواتيمالا لدى الأمم المتحدة**

تتشرف البعثة الدائمة لغواتيمالا لدى الأمم المتحدة، بصفتها رئيسة المجموعة المتقاربة التفكير الداعمة للبلدان المتوسطة الدخل لعام 2021، بإحالة الإعلان الذي اعتمده المجموعة في اجتماعها الوزاري السنوي السادس، المعقود افتراضيا في 2 كانون الأول/ديسمبر 2021 (انظر المرفق). وفي هذا الصدد، ترحو البعثة الدائمة لغواتيمالا تعميم هذه المذكرة الشفوية ومرفقها كوثيقة من وثائق الجمعية العامة، في إطار البند 22 (ج) من جدول الأعمال.



مرفق المذكرة الشفوية المؤرخة 14 كانون الأول/ديسمبر 2021 الموجهة إلى الأمين العام من البعثة الدائمة لغواتيمالا لدى الأمم المتحدة
إعلان الاجتماع الوزاري السادس للمجموعة المتقاربة التفكير الداعمة للبلدان المتوسطة الدخل

- 1 - نحن، الوزراء والممثلين الرفيعة المستوى للبلدان التي تشكل المجموعة المتقاربة التفكير الداعمة للبلدان المتوسطة الدخل وهي أرمينيا، وإكوادور، وبنما، وبيرو، وبيلاروس، وجامايكا، والجمهورية الدومينيكية، والسلفادور، وشيلي، وغواتيمالا، والفلبين، وكوستاريكا، وكولومبيا، ولبنان، والمغرب، والمكسيك، وهندوراس، وقد اجتمعنا في 2 كانون الأول/ديسمبر 2021 في إطار الاجتماع الوزاري السادس للمجموعة المعقود على هامش الدورة السادسة والسبعين للجمعية العامة للأمم المتحدة؛
- 2 - نشير إلى إعلاناتنا السابقة الموقعة في 23 أيلول/سبتمبر 2016 و 21 أيلول/سبتمبر 2017 و 26 أيلول/سبتمبر 2018 و 24 أيلول/سبتمبر 2019، و 2 تشرين الأول/أكتوبر 2020، على التوالي، ونؤكد أنها من جديد؛
- 3 - نعرب عن تضامننا مع جميع البلدان خلال جائحة كوفيد-19 الجارية؛ ونحیی اختصاصي الرعاية الصحية والعاملين في المجال الإنساني والباحثين الطبيين وغيرهم من العاملين في الخطوط الأمامية في جميع أرجاء العالم الذين يكرسون يومياً وقتهم ويخاطرون بحياتهم لمساعدة الآخرين وإنقاذهم من مرض كوفيد-19؛
- 4 - نؤكد مجدداً التزامنا بتنفيذ خطة التنمية المستدامة لعام 2030، وخطة عمل أديس أبابا، واتفاق باريس، وإطار سينداي للحد من مخاطر الكوارث، والخطة الحضرية الجديدة، وسائر الوثائق الختامية المتعددة الأطراف ذات الصلة؛
- 5 - نؤكد مجدداً أيضاً التزامنا بتنفيذ قرار الجمعية العامة 279/72 المؤرخ 21 أيار/مايو 2018 المتعلق بإعادة تنظيم منظومة الأمم المتحدة الإنمائية وقرار الجمعية العامة 233/75 المؤرخ 21 كانون الأول/ديسمبر 2020 بشأن الاستعراض الشامل الذي يجري كل أربع سنوات لسياسة الأنشطة التنفيذية التي تضطلع بها منظومة الأمم المتحدة من أجل التنمية؛ ونرحب بالجهود المتواصلة التي يبذلها الأمين العام في هذا المجال، ونلاحظ مقترحاته الواردة في تقريره المعنون "خطتنا المشتركة"، ونقر بالتقدم المحرز حتى الآن؛
- 6 - نشدد على أن تنفيذ خطة التنمية المستدامة لعام 2030 سيبقى بعيد المنال إذا تركت البلدان المتوسطة الدخل خلف الركب ولم تستطع لذلك السبب تحقيق المجموعة الكاملة من أهداف التنمية المستدامة؛
- 7 - نشير إلى أن خطة التنمية المستدامة لعام 2030 تسلّم، في جملة أمور، بأن البلدان المتوسطة الدخل ما زالت تواجه تحديات كبرى في تحقيق التنمية المستدامة، وأنه لضمان الحفاظ على الإنجازات التي تحققت حتى الآن، ينبغي تعزيز الجهود الرامية إلى معالجة التحديات المستمرة من خلال تبادل التجارب، وتحسين التنسيق، وتعزيز الدعم الذي تقدمه منظومة الأمم المتحدة الإنمائية والمؤسسات المالية الدولية والمنظمات الإقليمية وغيرها من الجهات المعنية وتركيز ذلك الدعم؛

الثغرات والتحديات الخاصة في البلدان المتوسطة الدخل

8 - نؤكد من جديد أنه على الرغم من تصنيف "البلدان المتوسطة الدخل" ضمن نفس الفئة، فإن تلك التسمية المتجانسة المستندة بشكل حصري إلى نصيب الفرد من الدخل لا تعكس الاختلافات الكثيرة في الواقع الذي يعيشه كل بلد من تلك البلدان وجوانب الضعف التي يعاني منها، وتقرط في تبسيط التعقيدات التي تميز البلدان المشمولة ضمنها، ولذلك، نؤكد على الحاجة الملحة إلى إعادة تصور هذا المفهوم، من خلال إجراء تحليل أوسع للنهج المنتظم المتبع في تصنيف البلدان النامية، من أجل التوصل إلى نتائج جوهرية ودائمة في مجال التنمية المستدامة في جميع أنحاء العالم؛

9 - نشير إلى أن تحديد الثغرات وجوانب الضعف الهيكلية يمكن أن يحسن فهم الاحتياجات الإنمائية للبلدان المتوسطة الدخل ويساعد على تحديد الآليات الكفيلة بمعالجة تلك الثغرات بمزيد من الكفاءة والدقة؛

10 - نشدد كذلك على أن النمو الاقتصادي لا يعني بالضرورة إحراز مكاسب على صعيد التنمية المستدامة، وأن البلدان المتوسطة الدخل لا تزال تواجه، على جميع مستويات نصيب الفرد من الدخل، ولا سيما على مستوى الدخل القومي الإجمالي، تحديات خطيرة في مجالات القضاء على الفقر، وأوجه التفاوت الاجتماعية والاقتصادية، والديون الخارجية، ومواطن الضعف المرتبطة بالبيئة، وخلق فرص العمل اللائق في قطاع العمالة الرسمية، وتنوع الاقتصاد، والوصول إلى الأسواق الدولية، والوصول إلى النظم المالية والمصرفية، والنظم الصحية، والحد من الجوع، والتشريد القسري، وتمكين المرأة، ومعالجة تغير المناخ، والحد من مخاطر الكوارث، والرجوع عن مسار فقدان التنوع البيولوجي، ومنع التصحر وتدهور الأراضي والجفاف، وتعزيز البنية التحتية المستدامة، وتعزيز العلوم والتكنولوجيا والابتكار، فضلا عن تبادل التكنولوجيات والخبرات، من بين أمور أخرى، وأن تحسن مؤشرات الاقتصاد الكلي لا يعكس بالضرورة إحراز تقدم في تحقيق رفاه السكان، بما في ذلك، على سبيل المثال لا الحصر، في مجالات الإسكان، والخدمات الأساسية، والأمن الغذائي، والوصول على التعليم الجيد والشامل للجميع والخدمات الصحية الجيدة والشاملة للجميع بالنظر إلى استمرار تقيس ارتفاع مستويات عدم المساواة، بل وازدياد أوجه عدم المساواة، في البلدان المتوسطة الدخل، وحتى في البلدان ذات النمو الاقتصادي المرتفع؛

11 - ندرك ضرورة بذل مزيد من الجهود للقضاء على الفقر، وخلق فرص العمل اللائق، والحد من أوجه عدم المساواة، وتمكين جميع النساء والفتيات، والحفاظ على الطبيعة واستعادتها، والتصدي لتغير المناخ، والحد من مخاطر الكوارث، وتعزيز الهياكل الأساسية المستدامة، والنهوض بالعلم والتكنولوجيا والابتكار، وتوفير إمكانية الحصول على فرص العمل اللائق في قطاع العمالة الرسمية، فضلا عن تبادل التكنولوجيات والخبرات، وغير ذلك من الجوانب الحاسمة الأهمية لتحقيق التنمية المستدامة؛

12 - نسلم بضرورة التركيز على أهمية المشاريع الصغرى والصغيرة والمتوسطة الحجم في تحقيق أهداف التنمية المستدامة، ولا سيما في تعزيز الابتكار والإبداع وتوفير العمل اللائق للجميع، ونسلم أيضا بأهمية تشجيع إضفاء الطابع الرسمي على المشاريع الصغرى والصغيرة والمتوسطة الحجم ونموها ومشاركتها في الأسواق الدولية والإقليمية والوطنية، بوسائل منها إتاحة فرص حصول الجميع على خدمات بناء القدرات والخدمات المالية مثل الاستفادة من التمويل البالغ الصغر والائتمانات بتكلفة ميسورة؛

13 - نعترف بالمساهمة الإيجابية التي يقدمها المهاجرون لتحقيق النمو الشامل والتنمية المستدامة، وبأن الهجرة الدولية واقع متعدد الأبعاد له أهمية كبرى في تنمية بلدان المنشأ والعبور والمقصد، ويتطلب استجابات

متسقة وشاملة. وسنتعاون على الصعيد الدولي من أجل كفالة الهجرة الآمنة والمنظمة والقانونية مع الاحترام الكامل لحقوق الإنسان وضمان المعاملة الإنسانية للمهاجرين، بصرف النظر عن وضعهم من حيث الهجرة؛

جائحة كوفيد-19 والبلدان المتوسطة الدخل

14 - نشير إلى اعتماد قراري الجمعية العامة بشأن "التضامن العالمي لمكافحة مرض فيروس كورونا لعام 2019 (كوفيد-19)" (A/RES/74/270) و "التعاون الدولي من أجل ضمان الحصول على الصعيد العالمي على الأدوية واللقاحات والمعدات الطبية اللازمة لمكافحة كوفيد-19" (A/RES/74/274)؛ وكذلك "الإعلان السياسي بشأن تكافؤ فرص الحصول على اللقاحات المضادة لكوفيد-19 على الصعيد العالمي"؛

15 - نشدد على ضرورة الاعتراف بأن اللقاح المضاد لكوفيد-19 منفعة عامة عالمية للحفاظ على الصحة، من خلال توفير اللقاحات بأسعار ميسورة وضمان حصول الجميع عليها على نحو متكافئ وعادل، دون أي نوع من التمييز. وفي هذا الصدد، نؤيد دعوة الأمين العام إلى الإنصاف في إتاحة اللقاحات، وندعو جميع الدول وأصحاب المصلحة المعنيين إلى تكثيف الجهود المنسقة والمتضامنة من أجل توزيع اللقاحات بشكل عادل ومنصف في البلدان المتوسطة الدخل، ولا سيما عن طريق مرفق كوفاكس ومبادرة تسريع إتاحة أدوات مكافحة كوفيد-19 لتعزيز إمكانية الحصول على اللقاحات، بما في ذلك على أساس إطار التوزيع الذي وضعته منظمة الصحة العالمية، وذلك من أجل تكافؤ فرص الحصول على المنتجات الصحية اللازمة لمكافحة مرض كوفيد-19 وتوزيعها على نحو منصف؛

16 - نشدد كذلك على أن الآثار الشديدة الناجمة عن الجائحة تبرز الترابط بين التحديات الإنمائية العالمية، وأن البلدان المتوسطة الدخل لا تزال تواجه تحديات مختلفة مثل ضعف النظم الصحية أو تأثرها بشدة، وارتفاع مستويات المديونية، وضيق الحيز المالي، وتتطلب دعماً وتضامناً دوليين، والمساواة في فرص الحصول على الإمدادات الطبية والأدوية ولقاحات مكافحة مرض كوفيد-19، واعتبارها مؤهلة للاستفادة من المساعدة الإنسانية والأموال وبرامج الإنعاش من جائحة كوفيد-19؛

17 - نشير إلى تقرير الأمين العام بشأن الديون وجائحة كوفيد-19 الذي يذكر أن العديد من البلدان المتوسطة الدخل معرضة بشدة لأزمة المديونية، وفقدان سبل الوصول إلى الأسواق، ونزوح رؤوس الأموال. ونؤيد النداء الموجه إلى المؤسسات المالية الدولية والمصارف الإنمائية المتعددة الأطراف والقطاع الخاص والأمم المتحدة وجميع الجهات الفاعلة المعنية لضمان قدرة البلدان على تحمل الديون استناداً إلى درجة ضعفها لا إلى مستويات الدخل فيها؛

18 - نقر بالخطوات التي اتخذتها مجموعة العشرين لتعليق مدفوعات خدمة الدين لمدة زمنية محددة لفائدة أفقر البلدان وتنفيذ مبادرة تعليق سداد خدمة الدين والإطار المشترك لمعالجة الديون بما يتجاوز مبادرة تعليق سداد خدمة الدين، وندعو جميع الدائنين الثنائيين الرسميين إلى تنفيذ هذه المبادرات تنفيذاً كاملاً وبطريقة شفافة، مع الإشارة إلى ضرورة بذل المزيد من الجهود، بما في ذلك تلبية احتياجات البلدان غير المشمولة بهذه المبادرات، بما في ذلك البلدان المتوسطة الدخل؛

19 - نؤكد من جديد في هذا الصدد الحاجة الملحة المتزايدة للتعامل ليس فقط مع مسألة السيولة، بل أيضاً مع مخاطر الملاءة المالية، ونرحب بتخصيص صندوق النقد الدولي حقوق سحب خاصة بما يكافئ 650 بليون دولار في 23 آب/أغسطس 2021 لتلبية الحاجة العالمية الطويلة الأجل لتكملة

الأصول الاحتياطية، ونشجع البلدان التي تتمتع بمركز مدفوعات خارجية قوي على البحث عن خيارات لإقامة قنوات يتم من خلالها التوجيه الطوعي لحقوق السحب الخاصة صوب جهات بعينها، بما يتوافق مع القوانين والأنظمة الوطنية، ونقدّر في هذا الصدد ما يبذله الصندوق من جهود للبحث عن مزيد من الخيارات القابلة للتطبيق من أجل توجيه حقوق السحب الخاصة طوعاً إلى البلدان النامية المحتاجة، بما في ذلك البلدان المتوسطة الدخل؛

20 - نلاحظ أيضاً أن مرض كوفيد-19 قد أدى إلى انخفاض غير متوقع في تدفقات التحويلات المالية، ففرض مشقة على 800 مليون شخص في البلدان المنخفضة الدخل والبلدان المتوسطة الدخل التي تعتمد عليها بشكل كبير. ويواجه العمال المهاجرون في كثير من الأحيان تحديات خاصة خلال جائحة كوفيد-19 بسبب مجموعة من العوامل المختلفة، منها عدم ملاءمة ظروف المعيشة والعمل، ومحدودية المعارف والشبكات المحلية، وكراهية الأجانب، والتمييز، وعدم الحصول على الخدمات الصحية والخدمات ذات الصلة بها؛

21 - نسلم بأن الجائحة تؤثر بشكل غير متناسب على الأشخاص الذين يعانون أصلاً من حالات مرضية، على اختلاف أعمارهم، وعلى كبار السن المعرضين بدرجة أكبر للوفاة، وأظهرت معدل وفيات أكبر لدى الرجال المصابين بمرض كوفيد-19 مقارنة بالنساء؛

22 - نسلم أيضاً بالأثر المتعدد الأوجه لجائحة كوفيد-19 على النساء، اللاتي تعمل نسبة 60 في المائة منهن تقريباً في الاقتصاد غير الرسمي في جميع أرجاء العالم، ومن الأرجح أن يكسبن ويوفرن بدرجة أقل، وأن يقدمن معظم أعمال الرعاية غير المدفوعة الأجر، أن يتعرضن بشكل أكبر لخطر البطالة وانعدام الحماية الاجتماعية والوقوع في براثن الفقر؛

23 - نرحب بإنشاء صندوق مواجهة جائحة كوفيد-19 والتعافي من آثارها الذي يدعم البلدان المتوسطة الدخل في التصدي للأزمة والتعافي من صدماتها الاجتماعية والاقتصادية؛

منظومة الأمم المتحدة الإنمائية

24 - نرحب مع التقدير بالدعوات التي وجهها الأمين العام إلى منظومة الأمم المتحدة الإنمائية لتطوير ما تقدمه من دعم إلى البلدان المتوسطة الدخل بجميع أشكالها المختلفة، بما في ذلك في الجهود الرامية إلى تطوير المقاييس المتعددة الأبعاد للتنمية المستدامة؛

25 - نؤكد أن الجهود المبذولة لخلق بيئة مؤاتية للتنمية يجب أن تُستكمل ببيئة مؤاتية عالمية، ونحث الأمم المتحدة على وضع استراتيجية طويلة الأجل على نطاق منظومة الأمم المتحدة بأكملها ترمي إلى تيسير التعاون في مجال التنمية المستدامة وتنسيق الدعم المقدم إلى البلدان المتوسطة الدخل، بالإضافة إلى إيجاد تصنيف أكثر ملاءمة ودقة لهذه الفئة من البلدان، لا يقتصر على معيار نصيب الفرد من الدخل. ونعرب عن استعدادنا للتعاون بشكل وثيق مع وكالات الأمم المتحدة ذات الصلة تحقيقاً لهذه الغاية؛

26 - نكرر دعوتنا إلى مجموعة الأمم المتحدة للتنمية المستدامة لتحديث بشأن وضع إطار مشترك للتعاون مع المصارف الإنمائية المتعددة الأطراف من أجل تحسين أوجه التأثير على الصعيدين الإقليمي والقطري، مع إيلاء اهتمام خاص إلى الاحتياجات المتعددة الأبعاد للبلدان المتوسطة الدخل، على النحو

المبين في خريطة الطريق لتمويل خطة التنمية المستدامة لعام 2030 خلال الفترة 2019-2021 التي وضعها الأمين العام؛

27 - نكرر مجددا استعدادنا للتعاون بنشاط مع منظومة الأمم المتحدة، لا سيما مع كبير الاقتصاديين في الأمم المتحدة والمنسق المعين للبلدان المتوسطة الدخل، وكذلك مع مجموعة الأمم المتحدة للتنمية المستدامة، من أجل النهوض بمصالح البلدان المتوسطة الدخل التي تعد محركات رئيسية للنمو والتنمية على الصعيد العالمي، وتسهم في ثلث الناتج المحلي الإجمالي العالمي وتمثل 75 في المائة من سكان العالم و 62 في المائة من فقراء العالم؛

28 - نكرر طلبنا إلى الأمين العام أن يعد تقريرا تحليليا عن أثر مرض كوفيد-19 على البلدان المتوسطة الدخل، يتضمن توصيات بشأن السياسات العامة لمنظومة الأمم المتحدة؛

29 - نؤكد أن منظومة الأمم المتحدة الإنمائية تؤدي أيضا دورا مهما في دعم عمليات إعادة التصنيف وعمليات الانتقال السلس لضمان عدم مواجهة البلدان الماضية قدما على مسار رفع أسماؤها من قائمة البلدان الأقل نموا، والبلدان التي رُفعت أسماؤها منها حديثا، اضطرابات في خططها وبرامجها الإنمائية، بما في ذلك الحصول على التمويل بشروط مقبولة. وتواجه معظم البلدان الماضية قدما على مسار رفع أسماؤها من قائمة البلدان الأقل نموا، والبلدان التي رُفعت أسماؤها منها حديثا، رغم تحسن دخل الفرد، مواطن ضعف هيكلية ومستمرة فضلا عن حواجز هيكلية ومؤسسية أخرى. ونوجه الانتباه إلى مشكلة تتمثل في أنه، مع تجاوز نصيب الفرد من الدخل عتبات محددة، فإن إمكانية الحصول على المساعدة الإنمائية الرسمية والتمويل العام الخارجي كثيرا ما تتخفف بوتيرة أسرع مما يمكن تعويضه عن طريق الاستراتيجيات الاقتصادية والتجارية والمالية المعززة؛

30 - نرحب بالدعوة الموجهة إلى الأمين العام لإجراء عملية مسح تقدم لمحة عامة مفصلة عن الدعم الحالي المتاح للبلدان المتوسطة الدخل، بما في ذلك المؤشرات والأطر والاستراتيجيات والأدوات ذات الصلة، في حدود الموارد المتاحة، من أجل النظر في وضع خطة استجابة شاملة على نطاق المنظومة، عند الاقتضاء، تهدف إلى التعامل بشكل أفضل مع الطبيعة المتعددة الأبعاد للتنمية المستدامة وتيسير التعاون في مجال التنمية المستدامة وتقديم دعم منسق وشامل للبلدان المتوسطة الدخل على أساس التحديات المحددة التي تواجهها واحتياجاتها المتنوعة، وتتطلع إلى وضع الصيغة النهائية للعمل الجاري على وضع مؤشر الضعف المتعدد الأبعاد؛

تمويل التنمية

31 - نشجع المصارف الإنمائية المتعددة الأطراف والمؤسسات المالية الدولية والقطاع الخاص والجهات المانحة الثنائية على أن تُدرج في سياساتها المالية معايير أهلية متعددة الأبعاد، من أجل توفير مساعدة تتسم بالتسلسل وتُطبق على مراحل وتكون تدريجية، بحيث تستجيب بشكل أفضل للطابع المتعدد الأبعاد للتنمية المستدامة، وللفرص والتحديات التي يطرحها تنوع الواقع الذي يميز كل بلد من البلدان المتوسطة الدخل؛

32 - نحث على اتخاذ خطوات حاسمة وإجراءات عملية بشأن الالتزامات الواردة في خطة عمل أديس أبابا، التي تدعو الأمم المتحدة إلى العمل مع المؤسسات المالية الدولية في وضع مقاييس شفافة لتقييم

التمتية المستدامة تتجاوز نصيب الفرد من الدخل، مع الاعتراف بجميع أشكال وأبعاد الفقر واللامساواة وبالتغزرات الهيكلية؛

33 - ندعو المجتمع الدولي وجميع أصحاب المصلحة المعنيين، دون المساس بالدعم الجاري، إلى التعاون وتعبئة الموارد والخبرات، بما في ذلك من خلال المساعدة المالية والعينية، وتقديم المعونة المباشرة إلى البلدان المضيفة، وجمهور اللاجئين، والبلدان الأصلية للاجئين، بهدف تعزيز قدرة البلدان والمجتمعات المحلية المضيفة للاجئين والمشردين والتقليل من العبء الثقيل الذي تتحمله، وفقاً لمقاصد ميثاق الأمم المتحدة ومبادئه، مع الاحترام الكامل لمبادئ العمل الإنساني المتمثلة في الإنسانية والاستقلال والحياد والنزاهة؛

34 - نشير إلى قرار الجمعية العامة بشأن تشجيع الاستثمارات من أجل التنمية المستدامة (A/RES/75/207) الذي أهابت فيه بالشركاء في التنمية أن يواصلوا دعم الجهود الرامية إلى تعزيز أطر السياسات لتحفيز تمويل الاستثمار الإنتاجي، بما في ذلك بناء القدرات على الحصول على التمويل المتاح، مع الأخذ في الاعتبار التحديات الخاصة التي تواجهها البلدان المتوسطة الدخل؛

35 - نحيط علماً بتقرير فرقة العمل التابعة للأمم المتحدة المعنية بالتمويل الرقمي لأهداف التنمية المستدامة الذي يوصي بطرق لتسخير الرقمنة في تسريع تمويل أهداف التنمية المستدامة؛

36 - ندعو إلى تعزيز العمل الذي تؤديه حالياً مختبرات تسريع الأثر الإنمائي التابعة لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي، وعددها 91 مختبراً تغطي 115 بلداً معظمها من البلدان المتوسطة الدخل، والاستراتيجية الرقمية الجديدة التي تهدف إلى مساعدة الحكومات والمجتمعات المحلية على الاستفادة من التكنولوجيا ومن الابتكار لتحقيق النتائج في عصر التحول الرقمي والثورة الصناعية الرابعة؛

التعاون فيما بين بلدان الجنوب والتعاون الثلاثي

37 - نشدد على أهمية منابر تبادل المعارف والدور المحوري للتعاون فيما بين بلدان الجنوب والتعاون الثلاثي بالنسبة للبلدان المتوسطة الدخل؛ ونؤكد من جديد أن التعاون الإنمائي الدولي لا يزال يشكل أداة فعالة لتكملة الجهود التي تبذلها البلدان المتوسطة الدخل من أجل تعبئة الموارد العامة محلياً لتحقيق التنمية المستدامة فضلاً عن دعم وتحسين عملية جمع البيانات وتحليل البيانات المصنفة والعالية الجودة من أجل الإلمام على نحو أفضل بالجوانب المتعددة الأبعاد للفقر، ومن أجل اتخاذ القرارات بذكاء وشفافية؛ ونؤكد من جديد أن التعاون فيما بين بلدان الجنوب والتعاون الثلاثي يشكلان مهمان من أشكال التعاون الدولي من أجل التنمية باعتبارهما عنصراً مكملاً للتعاون بين الشمال والجنوب وليس بديلاً عنه، وبالتالي، فإننا نلتزم بتعزيز التعاون الثلاثي كوسيلة لتسخير التجارب والخبرات ذات الصلة لخدمة التعاون الإنمائي الدولي؛

38 - ننوّه بروح التضامن التي تُبديها البلدان المتوسطة الدخل، على نحو ما يتجلى في ما تقدمه إلى سائر البلدان النامية من دعم مالي وتقني، ودعم نقل التكنولوجيا وبناء القدرات من خلال منابر تبادل المعارف، وكذلك من خلال دورها المزدوج في التعاون فيما بين بلدان الجنوب والتعاون الثلاثي؛

مجموعة البلدان المتوسطة الدخل في الأمم المتحدة

39 - نرحب بعقد الاجتماع الرفيع المستوى المعني بالبلدان المتوسطة الدخل في 17 حزيران/يونيه و 2 تموز/يوليه 2021 بدعوة من رئيس الدورة الخامسة والسبعين للجمعية العامة لمناقشة الثغرات والتحديات التي تواجهها البلدان المتوسطة الدخل في تنفيذ خطة التنمية المستدامة لعام 2030، مع التركيز على البعد الاقتصادي للتنمية المستدامة. نرحب كذلك بالرسائل الرئيسية الصادرة عن الاجتماع الرفيع المستوى، الواردة في موجز رئيس الجمعية العامة؛ ندعو إلى أن تُعقد بانتظام اجتماعات الجمعية العامة المعنية بالبلدان المتوسطة الدخل؛

40 - نعبر عن تقديرنا لتقديم الأمين العام إلى الجمعية العامة في دورتها السادسة والسبعين تقريراً عملياً المنحى عن تنفيذ القرار A/RES/74/231، يضمُّه تحليلاً شاملاً ومتعمقاً للتحديات الخاصة التي تواجهها البلدان المتوسطة الدخل، إلى جانب مجموعة من التوصيات لتشجيع وتعزيز الجهود التي تبذلها لتحقيق البعد الاقتصادي للتنمية المستدامة، مع التسليم بأن التحديات المرتبطة بالبعدين البيئي والاجتماعي ستتطلب مزيداً من التحليل في التقارير اللاحقة؛

41 - نجدد التزاماتنا تجاه المجموعة على النحو الوارد في إطارها المرجعي، ونؤكد من جديد عزمنا على دعم النهوض بجدول أعمالنا خلال الدورة السادسة والسبعين للجمعية العامة، وندعو الدول الأعضاء الأخرى إلى الانضمام إلى هذه المجموعة المتقاربة التفكير؛

42 - نقرر تقديم هذا الإعلان باعتباره وثيقة رسمية من وثائق الدورة السادسة والسبعين للجمعية العامة.

نيويورك، 2 كانون الأول/ديسمبر 2021